ردود فعل دول جنوب شرق آسيا تجاه الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي: الفلبين وفيتنام نموذجاً

أ. محمد حامد سيد جاد الحق
الباحث بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة – جامعة أسيوط
mohamed141955@commerce.aun.edu.eg

أ.د إسماعيل صبري مقلد
أستاذ العلوم السياسية، وعميد كلية التجارة الأسبق جامعة أسيوط

أ.د منير محمود بدوي
أستاذ العلوم السياسية، ورئيس قسم العلوم السياسية الأسبق جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة لكليـــة التجـــارة
كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط
العدد الثامن والسبعون – يونيو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:
جـاد الحـق، محمـد حامـد سـيد، مقلـد، إسـماعيل صـبري، بـدوي، منيـر محمـود (٢٠٢٣)، ردود فعل دول جنوب شرق آسيا تجاه الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصـين الجنـوبي: الفلبـين وفيتنـام نموذجـاً، ***المجلـة العلميـة لكليـة التجـارة***، كليـة التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٨، ٢٨٩-٣٢٣.
رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

ردود فعل دول جنوب شرق آسيا تجاه الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي: الفلبين وفيتنام نموذجًا [١]

أ. محمد حامد سيد جاد الحق، أ.د إسماعيل صبري مقلد، أ.د منير محمود بدوي

مستخلص الدراسة:

يتمحور موضوع الدراسة حول ردود فعل دول جنوب شرق آسيا (الفلبين وفيتنام)، وذلك رداً على تغير الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، والتي لها علاقة بالصعود الاقتصادي والعسكري الصيني. وبالتالي تسعي الدراسة إلي معرفة السمات العامة للرؤية الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، وتفسير أسباب التغير الذي طرأ عليها، وانعكاسات ذلك التغير في تطورات الأوضاع في بحر الصين الجنوبي، وتتبع مسار العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة، والصين، ودول جنوب شرق آسيا من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨. **وتتضمن اهتمامات الدراسة الموضوعات الأساسية التالية:**

١- بحث وتحليل الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية (الدوافع والأهداف والإمكانات) في بحر الصين الجنوبي.
٢- مناقشة ركائز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أبعادها المختلفة (العسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية).
٣- بحث كيف أثرت الاستراتيجية الأمريكية على تطورات الأوضاع في بحر الصين الجنوبي.
٤- ردود فعل دول جنوب شرق آسيا (الفلبين وفيتنام) على تغير الاستراتيجية الأمريكية.
٥- مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، وردود فعل دول جنوب شرق آسيا.

وقد توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج المهمة، ومن أبرزها إن:

١- الولايات المتحدة الأمريكية قد غيرت من استراتيجيتها في بحر الصين الجنوبي، رداً على التغير الصيني بزيادة مكونات حضورها العسكري بشكل كبير.
٢- تأثرت كل من الفلبين وفيتنام بشدة جراء تغير الاستراتيجية الأمريكية، حيث شجعها ذلك على تحدي السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، وبدء مرحلة جديدة من توازن العلاقات.

الكلمات المفتاحية: بحر الصين الجنوبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، دول جنوب شرق آسيا، الاستراتيجية.

[١] بحث مستلا من رسالة ماجستير كأحد متطلبات الحصول على الدرجة العلمية.

Southeast Asian States Responses to USA Strategy in the South China Sea: A Case Study of The Philippines and Vietnam

Mr. Mohamed Hamed Said Gad Elhak,
Prof. Ismail Sabry Maklad, Prof. Mounir Mahmoud Badawy
mohamed141955@commerce.aun.edu.eg

Abstract:

This is a study of the reactions by the Southern Eastern Asian States to Changes in American Strategy in South China Sea leading to the economic and military rise of China. The study seeks recognizing the general characters of the US Strategy in South China Sea, explaining reasons behind this change, and its implications for the developing positions in South China Sea, and to follow up the future course of the relations between US, China, and States of Southern Eastern Asin States.

The major pillars of this study are concerned with the following topics:

1- searching and analyzing US Strategic view (motives, goals, and capabilities) toward South China Sea.
2- discussing the pillars of the new US Strategy in its military, diplomatic and economic dimensions,
3- examining the impacts of US Strategy on the developing positions in South China sea.
4- investigating reactions by States of Southern Eastern Asian (The Philippines, Vietnam).
5- Exploring the future of US strategy in South China Sea, and reactions by States of Southern Eastern Asia.

Among the conclusions of the study, emerge two important ones:

A: The first indicates that the US Changing Strategy in South China Sea came in response to China being greatly increasing components of its military presence there.

B: The second result refers to The Philippines and Vietnam being greatly impacted by changes in US Strategy in South China Sea, as being encouraged to challenge the Chinese military policy there, and to initiate a new phase to balance relations.

Keywords: South China Sea, USA, China, Southeast Asian countries, strategy.

مقدمة:

تشير الكثير من المصادر والأحداث في بحر الصين الجنوبي إلى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة الذي يتمتع بها هذا البحر على الصعيد العالمي؛ حيث تمر عبره نصف التجارة العالمية، فضلاً عن ارتباطه بخطوط إمداد الطاقة في المنطقة؛ ولذلك تعطي دول شرق وجنوب شرق آسيا أولوية كبرى لهذا البحر في استراتيجياتها الوطنية. على الرغم من ذلك فإن القدرات المتواضعة لهذه الدول تمنعها من حماية هذا البحر عسكرياً وأمنياً بالشكل الكافي، وهو ما يدفعها للاعتماد بشكل مفرط على الحضور العسكري الأمريكي المستمر هناك منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك ضمن منظومة التحالفات والشراكات التي عقدتها الولايات المتحدة مع دول المنطقة، والتي تطورت باستمرار خصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.

وتُعد الصين من ضمن الدول الكبرى التي تعتمد على بحر الصين الجنوبي بشكل استراتيجي؛ وذلك عبر مضيق ملقا، فهي تعتمد عليه في إيصال نحو ٨٠ % من وارداتها من الطاقة؛ وهو ما يجعلها تدرك المأزق الاستراتيجي الذي وقعت فيها؛ نتيجة ضعف قدراتها الاستراتيجية فيما مضى، وهو ما دفع الصين لتغيير استراتيجيتها تجاه بحر الصين الجنوبي من خلال تحفيز صعودها الاقتصادي والعسكري. وقد اندفعت الولايات المتحدة من جراء ذلك نحو تغيير استراتيجيتها في المحيط الهادي -خلال فترة الرئيس أوباما- في مواجهة الصعود السريع للصين، ونتج عن هذا التغيير أنها ضمت المحيط الهندي لهذه الاستراتيجية؛ ليصبح اسمها استراتيجية المحيط الهندي والهادئ في عهد الرئيس دونالد ترامب.

إلا أن التغير في الاستراتيجية الأمريكية قد أثار ردود فعل متباينة من دول جنوب شرق آسيا؛ فبينما أيدت المجموعة الأولى من الدول بهذا التغيير بشكل كامل، رحبت المجموعة الثانية ببعض بنود الاستراتيجية بعد التعديلات الذي أدخلت عليها، واعترضت على بعضها الآخر، وفي المقابل امتنعت المجموعة الثالثة والأخيرة عن إبداء الرأي بشكل واضح؛ وهي الدول التي تتمتع بعلاقات قوية مع الصين، وإن كان من الملاحظ أن علاقات هذه الدول بالصين كانت خاضعة بصورة مستمرة لحاجة الصين للدعم في المسائل المرتبطة ببحر الصين الجنوبي، وقد أولت الصين أهمية كبيرة لطموحاتها في فرض سيطرتها على بحر الصين الجنوبي.

في ضوء ما سبق فإن إشكالية الدراسة: تتمحور حول السياسة الخارجية لدول جنوب شرق آسيا (الفلبين وفيتنام)، وبالتالي عن أمن وسلم منطقة بحر الصين الجنوبي. فهي تعمل على اتباع سياسات خارجية تحافظ على الاستقرار وعدم التصعيد العسكري. ومع الصعود الصيني، فإن بنية توازن القوي اختلفت كثيرا، وبالتالي عملت الولايات

المتحدة الأمريكية على تغير استراتيجيتها رداً على ذلك. وهو مما يسهم في تعقد بنية توازن القوى في المنطقة واستمرار اختلاف ردود فعل دول جنوب شرق آسيا، وهو الأمر الذي يهدد الأمن والسلم الإقليمي في منطقة بحر الصين الجنوبي.

أهمية الدراسة: ويمكن إبرازها من خلال:

الأهمية العلمية: وتتمثل في سعي الدراسة؛ لتوضيح أهمية دول جنوب شرق آسيا في الاستراتيجية الأمريكية، وبحث العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، ودراسة أهم التغيرات والتحولات التي طرأت في الاستراتيجية الأمريكية تجاهها، وإلى أي مدي أثرت فيه السياسة الخارجية لدول جنوب شرق آسيا.

الأهمية العملية: تسهم الدراسة في معرفة تغير استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ومعرفة أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية، والوقوف على ردود فعل دول جنوب شرق آسيا، والتي تميزت بالاختلاف بناءً على ميزان القوي في المنطقة بين الولايات المتحدة والصين. وبالتالي تسهم الدراسة في معرفة التغير في ميزان القوى على مستوى المحيط الجغرافي لبحر الصين الجنوبي.

تساؤلات الدراسة:

١ ـ ما التغير الذي طرأ في الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي؟

٢ ـ ما ردود فعل دول جنوب شرق آسيا (الفلبين وفيتنام) ـ بوصفهما من كبريات دول المنطقة ـ على التغير؟ الاستراتيجي الأمريكي؟

٣ ـ ما مستقبل ميزان القوي في منطقة بحر الصين الجنوبي؟

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على الإفادة من:

١. نظرية توازن القوى في دراسة المؤثرات الخارجية، والتي شكلت ردود فعل دول جنوب شرق آسيا في محيط بحر الصين الجنوبي؛ حيث تلجأ الدول متوسطة وصغيرة القوة من خلال التوازن الخارجي (منظومة التحالفات والشراكات الاستراتيجية)، والذي يحدث عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية؛ لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى. كما تعتمد ـ أيضا ـ على التوازن الداخلي (منظومة القوة الشاملة للدولة نفسها)؛ لزيادة قدراتها الاقتصادية، ولتطوير استراتيجيات ذكية، وزيادة القوة العسكرية.

وبالتالي تكتمل دراسة اختلاف الرؤى الاستراتيجية والسياسات الخارجية لدول جنوب شرق آسيا بناءً على التغير الاستراتيجي الأمريكي، وكل ذلك بناءً على الصعود الصيني الذي أحدث تغييرا بتوازن القوى في المنطقة من الأساس.

٢. منهج المصلحة القومية: ذلك أن العلاقات بين الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا مبنية أساسا على تلاقي المصالح القومية المشتركة لدول جنوب شرق آسيا ومصلحة الولايات المتحدة كدولة عظمى تريد استمرار مصالحها في المنطقة؛ اعتماداً على الحضور العسكري الأمريكي، والذي يشكل عائقا أمام الطموحات الصينية الساعية إلى الهيمنة المحلية على بحر الصين الجنوبي؛ وصولا إلى التخلص من مأزق مضيق ملقا، والذي تعتمد عليه الصين بشكل مفرط في التجارة الدُّوَلية وإمدادات الطاقة.

وبالتالي فإن ردود فعل دول جنوب شرق آسيا تشكل حجر الزاوية؛ لتحليل ميزان القوى في بحر الصين الجنوبي كدول تتراوح قوتها من متوسطة القوى إلى صغيرة القوى، ينصب بالأساس على مصلحتها القومية، والتي ترتبط بالأساس بالتغير الاستراتيجي الأمريكي، والتغير في الظروف الدُّوَلية التي تتبعه.

أولاً: الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي: السمات العامة

تأثرت الولايات المتحدة بجغرافية بحر الصين الجنوبي بعد الحرب العالمية الثانية في صياغة رؤيتها الاستراتيجية تجاه منطقة المحيط الهادئ، والتي تضمنت مجمل حسابات توازن القوى مع الاتحاد السوفييتي حتى سقوطه عام ١٩٩١؛ حيث عمل الحضور العسكري الأمريكي بمختلف مكوناته (هيكل عسكري، وقواعد عسكرية، ومناورات وتدريبات عسكرية، ودوريات عسكرية وأمنية) على الحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والعالمي (Poodley,1993:4).

وتأسس الحضور العسكري الأمريكي بناءً على اتفاقيات التحالف والشراكة الاستراتيجية مع دول شرق وجنوب شرق آسيا، وهو الأمر الذي أعطى الشرعية للنفوذ الأمريكي في بحر الصين الجنوبي، وعمل على ثبات النظام الإقليمي لسنوات طويلة هناك. إلا أن الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني قد دفع دول جنوب شرق آسيا على إعادة النظر في الترتيبات والتفاهمات الإقليمية، والتي تشكلت منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة ومع توجه الفكر الاستراتيجي الأمريكي نحو احتواء تداعيات سقوط الاتحاد السوفيتي في منطقتي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (مطر، ٢٠١٥).

في هذا السياق، تحولت منطقة المحيط الهادئ إلى مسرح ثانوي في الاستراتيجية الأمريكية؛ حيث أعلنت الولايات المتحدة عن انسحابها من قواعدها العسكرية في الفلبين

عام ١٩٩١ عقب فشل المفاوضات بين الجانبين، وأعقب ذلك إعلان الولايات المتحدة عن التزامها الحياد الاستراتيجي نحو بحر الصين الجنوبي عام ١٩٩٥، وذلك في سياق قيام الولايات المتحدة بإعادة تقييم موقفها الاستراتيجي نحو منطقة المحيط الهادئ. وكان من نتيجة ذلك أن تأثرت سلباً الرؤى الاستراتيجية لدول جنوب شرق آسيا تجاه الحضور العسكري الأمريكي فغلب عليها القلق والريبة، من عدم قدرة الولايات المتحدة على القيام بواجباتها كما كانت (Hayton, 2014:93).

وفي هذا السياق، اتجهت هذه الدول إلى إدماج دول شبه الجزيرة (الهند الصينية) والقوى الكبرى، مثل الصين في اتفاقيات لتنظيم الشئون العسكرية والاقتصادية والعلمية لبحر الصين الجنوبي، وذلك في محاولة لتأطير آليات توازن القوى غير العسكرية، وهو ما نتج عنه إدخال فيتنام (١٩٩٥) ولاوس (١٩٩٧) وكمبوديا (١٩٩٩) إلى منظمة الآسيان (Singh, 1997: 227). وأيضًا أعلنت منظمة الآسيان عن توصلها إلى اتفاق مع الصين في بحر الصين الجنوبي، والموقع في عام ١٩٩٢ إلى حل النزاعات عبر الحوار والطرق السلمية.

وعلى ضوء ذلك، يثور التساؤل عن ماهية الدوافع والمصالح الأمريكية التي تدفع الولايات المتحدة للاهتمام ببحر الصين الجنوبي من الأساس، وأيضًا عن ماهية إمكاناتها التي تمكنها من القيام بأدوارها الأمنية هناك، والتي تحافظ على نفوذها كقوة عالمية في منطقة المحيط الهادئ.

الدوافع الأمريكية في بحر الصين الجنوبي:

١ - تطورت الدوافع الجغرافية للولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي من مجرد الاكتفاء بوجودها العسكري في الفلبين كمستعمرة سابقة، وصولا إلى احتلال اليابان، وذلك أثناء انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث استطاعت الولايات المتحدة عن طريق خطة أورانج War Plan Orange أو خطة الأمل من القضاء على الاحتلال الياباني لدول جنوب شرق آسيا، والتي عرفت بفترة احتلال اليابان من (١٩٤٥-١٩٥١) (Green,2017:8). وتمكنت الولايات المتحدة من احتلال اليابان في نهاية الأمر تحت قيادة الجنرال ماك آرثر، وهو الأمر الذي ساعد على عقد الاتفاقيات العسكرية مع باقي دول شرق وجنوب شرق آسيا، والذي كون نواة الحضور العسكري الأمريكي (مقلد،١٩٨٥:٥٩).

٢ - أما من ناحية الدوافع الاقتصادية، فلقد عملت الولايات المتحدة على مزج الاحتياجات الأمنية لدول منطقة المحيط الهادئ وخصوصا دول جنوب شرق آسيا بالاحتياجات الاقتصادية، وذلك توسيعاً لدائرة نفوذها الاقتصادي والسياسي، وذلك عن طريق توسيع دائرة استثماراتها وخصوصاً أن اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، ما زالت

في بداية نشأتها، وتحمل في جعبتها الكثير من الفرص الاستثمارية. وأيضًا تخفيفاً للعبء على هيكلها العسكري بعد أن واجه انتقادات شديدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، بعد حدوث غضب شعبي في اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين على الحضور العسكري الأمريكي هناك (Kerrey,2001:24).

٣ - تشكلت الدوافع السياسية للولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، بناءً على تقييم موقفها من توازن القوى بعد انتهاء الحرب الباردة، والذي انتهى إلى أن منطقة المحيط الهادئ مستقر نسبيا؛ وذلك لأن الصين - والتي تعد أقرب المنافسين للنفوذ الأمريكي - ضعيفة عسكرياً، ولا تستطيع تحدي الهيكل العسكري في منطقة المحيط الهادئ، وأن الحضور العسكري الأمريكي بشكله التقليدي كاف جداً لتأمين المنطقة بشكل جيد، وذلك في تجاهل واضح لبدء تفاقم مشكلة النزاعات الحدودية البحرية في بحر الصين الجنوبي (Hattendorf,2006:1). وقد استهدفت الولايات المتحدة استغلال الفرصة لاحتواء دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، والمنشقة حديثاً من الاتحاد السوفيتي، والتي انضمت مؤخراً إلى المجتمع الدولي. ونتيجة لانشغال التفكير الاستراتيجي الأمريكي في معالجة الفوضى الأمنية الناتجة من سقوط الاتحاد السوفيتي، وصولا إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ فلقد أصيبت المنطقة بفراغ استراتيجي كبير، وهو الأمر الذي استغلته الصين في بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية بشكل سريع (Mazza, 2015).

٤ - كما أجبرت المراجعات الاستراتيجية للولايات المتحدة منذ سقوط الاتحاد السوفيتي على تغيير الهيكل العسكري، بشكل لا يخدم المهمات الجديدة في منطقة المحيط الهادئ، ولا تراعي حتى تكامل نظم التسليح المحلية لدول الحلفاء والشركاء، مثل دول شرق وجنوب شرق آسيا، مع المظلة النووية وغير النووية الأمريكية، وذلك في سبيل معالجة الفوضى الأمنية بشكل عاجل، غير عابئة بعدم القدرة الاقتصادية والمالية الأمريكية على تحمل إعادة هيكلة عسكرية بهذا الشكل (Hattendorf,2006:16). ونتيجة للصعود العسكري الصيني، وخاصة في رفع القدرات العسكرية لمنع الوصول وحظر المناطق A2/AD، فلقد تكونت الدوافع العسكرية للولايات المتحدة، والتي أجبرت الولايات المتحدة على إعادة النظر في استراتيجيتها العسكرية في منطقة المحيط الهادئ لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإعادة دراسة جغرافية بحر الصين الجنوبي، وكيف تؤثر على مجرى الأحداث والتطورات في قضية النزاع الحدودي البحري في بحر الصين الجنوبي (Charles Koch Institute ,2020).

على ضوء ما سبق، يمكن رؤية تأثير الصعود الصيني على السياسة الخارجية الأمريكية، وكيف أطر غايات ومصالح الولايات المتحدة بشكل جلي وواضح، عبرت عنه تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كلينتون أثناء حضورها لقمة الآسيان ٢٠١٠ في فيتنام، عن إعلان المصلحة القومية للولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي.

المصالح الأمريكية في بحر الصين الجنوبي:

١. تعمل الولايات المتحدة على تأمين قواعدها العسكرية في منطقة المحيط الهادئ، والوفاء بالتزاماتها الأمنية تجاه حلفائها وشركائها الاستراتيجيين؛ حيث يعد أمن المحيط الهادئ ضرورة أساسية للأمن القومي الأمريكي؛ ضماناً لأمن الساحل الغربي للولايات المتحدة نفسها من عمليات الاستكشاف والتجسس العسكري (McDougall,2011).

٢. وتعمل الولايات المتحدة على تأمين نفوذها التقليدي، لحضورها العسكري في منطقة المحيط الهادئ، وهو الأمر الذي يقود إلى تأمين الممرات البحرية، وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، فترى الولايات المتحدة أن بحر الصين الجنوبي يجب أن يقسم بين الدول المطلة عليه طبقاً لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، وبالتالي فإن حيادها وغموض استراتيجيتها تجاه قضية بحر الصين الجنوبي، ما هو إلا محاولةً من الولايات المتحدة لعدم استفزاز الصين باتجاه سباق تسلح، وسعياً لاحتوائها وإدماجها بالطرق السلمية داخل المجتمع الدولي؛ الأمر الذي يعكس ترحيب الولايات المتحدة بإعلان منظمة الآسيان لاتفاق عام ١٩٩٢، ومدونة السلوك في بحر الصين الجنوبي لعام ٢٠٠٢ مع الصين (Croghan,2021:17). وفي المقابل، شرعت الصين في بناء سياسة خارجية جديدة تهدف إلى تغيير ميزان القوى في بحر الصين الجنوبي. وذلك عن طريق عسكري (بناء قوة عسكرية وسط بحر الصين الجنوبي)، ودبلوماسي (الاتفاقيات الثنائية مع دول جنوب شرق آسيا والاتفاقيات مع منظمة الآسيان) واقتصادي (الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية). وبالتالي ازداد قلق الولايات المتحدة الأمريكية على نفوذها التقليدي في المنطقة؛ مما دفعها إلى محاولة التأثير الدبلوماسي على ميزان القوى، عن طريق تشجيع دول جنوب شرق آسيا؛ لتوسيع نطاق الاتفاقات في نطاق بحر الصين الجنوبي، في سبيل محاولة الولايات المتحدة لرأب الصدع بين دول جنوب شرق آسيا أنفسهم، وتمهيداً لسد كل الثغرات التي من الممكن أن تستغلها الصين من أجل تحدي النفوذ الأمريكي. كما سعت الولايات المتحدة إلى المشاركة، وتقديم الحلول والرؤى، من أجل حل مشكلة النزاع الحدودي في بحر الصين الجنوبي، وحث دول جنوب شرق آسيا، بعدم الموافقة على طريقة الحوار الثنائي مع الصين، وبدلاً من ذلك، دفع الصين إلى حوار جماعي وشامل عن

طريق منظمة الآسيان، من أجل الوصول إلى مدونة سلوك ملزمة للطرفين (Turner, 2020:114).

وبناءً على كل ما سبق فإن الرؤية الأمريكية، تحتاج إلى الكثير من القدرات والإمكانات التي تساعدها على تنفيذ رؤيتها الاستراتيجية، في ضوء توازن المصالح والإمكانات. وتتميز الإمكانات الأمريكية بأنها قوية مقارنة بأقرب منافسيها، وهو ما ساعدها على تبوأ مكانة الدولة العظمى على مستوى سبعة عقود.

الإمكانات الأمريكية في بحر الصين الجنوبي:

١. يتميز الموقع الجغرافي للولايات المتحدة بأنه بعيد نسبياً عن مراكز القوى في منطقة المحيط الهادئ، وهو ما يجعلها آمنة بشكل كبير مقارنة بالصين مثلا (والمحاطة بـ ١٧ دولة حدودية). إلا أن الانتشار العسكري الصيني على أراضيه وخاصةً القوة الصاروخية، صعبت استمرار الميزة الجغرافية للولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، وخاصةً بالنسبة لقواعدها العسكرية والتي تتركز في جزيرة هاواي ودولة اليابان. وهو ما يقلق دول المنطقة من عدم قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها الأمنية، لكن يمكن القول بأن القدرات العسكرية الأمريكية الكبيرة في نقل قواتها من منطقة ما إلى منطقة أخرى، تساعد على تخفيف وطأة المأزق الاستراتيجي وتحد منه، وخاصةً قدرة الولايات المتحدة على غلق مضيق ملقا أثناء حدوث نزاع عسكري مع الصين، وهو الأمر الذي يجعل الصين تراجع حساباتها الاستراتيجية بشكل كبير (جالجانو وبالجا،٢٠١٤:٤٧).
٢. تساعد الإمكانات والموارد الاقتصادية الكبيرة للولايات المتحدة على الحفاظ على مكانتها التقليدية كقوة عظمي، فتتبوأ الولايات المتحدة مكانة متقدمة في القطاع الصناعي والخدمي على مستوى العالم؛ نتيجة التطوير والابتكار المستمر. إلا أن ازدياد تكلفة العمالة داخل الولايات المتحدة، وازدياد المبتكرات التكنولوجية والمتطورة، دفع الولايات المتحدة إلى نقل ثقلها الصناعي خارج أراضيها من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج. مما ساعد دولا كثيرة مثل الصين على الصعود الاقتصادي. وهو ما كان له تبعات سلبية على بنية الاقتصاد الأمريكي نفسه؛ حيث سعت الصين إلى تحدي ومنافسة الولايات المتحدة في القطاعات الابتكارية والإبداعية، والذي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة؛ مما يهدد النمو الاقتصادي الأمريكي في المستقبل، وتبعات ذلك على دول جنوب شرق آسيا، والتي أضحت تعتمد على مبادرة الحزام والطريق الصينية، لتطوير بنيتها اللوجيستية (Mutikani,2019).

٣. تتميز الدبلوماسية الأمريكية بعلاقات عميقة المستوى في كافة أنحاء العالم، وهذا يرجع إلى استمرارها كقوة عظمي منذ سبعة عقود. إلا أن تغير الرؤساء الأمريكيين بصفة مستمرة، وتغير سياساتهم الخارجية بشكل مستمر، عمل على إضعاف تلك القدرات بشكل مستمر. وتعاني الدبلوماسية الأمريكية تراجع تأثيرها، في دول جنوب شرق آسيا، أصلاً منذ حرب العراق وأفغانستان. فعلى غرار كلينتون، ركز بوش الابن على الحلول العسكرية بدلا من الدبلوماسية، مثل إقدامه على الحرب في أفغانستان والعراق. بينما أهمل الدور الدبلوماسي، وخاصة في منطقة المحيط الهادئ، وهو الأمر الذي ظهر حينما تغيب المسؤولون الأمريكيون في فترة بوش الابن، عن حضور مؤتمرات ومناقشات منظمة الآسيان، مثل اجتماع منظمة الآسيان لسنة ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، لدرجة تعليق "بانيتان واتانا ياغورن" مستشار وزير الدفاع التايلاندي على هذا السلوك بقوله: " إن الصين قريبة للغاية منا، بينما تعمل الولايات المتحدة على الابتعاد عنا " (Hayton, 2014:93).

٤. إن مستوى الاستعداد العسكري الأمريكي قد انخفض في منطقة المحيط الهادئ، وبحر الصين الجنوبي، بعد توجه الجهود العسكرية ناحية احتواء دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (أفغانستان) والشرق الأوسط (العراق). هذا بالإضافة إلى محاربة الجماعات الإرهابية على مستوى العالم مثل محاربة جماعة مورو جنوب الفلبين عام ٢٠٠٢؛ مما أنتج حضورا عسكريا غير متناسب مع التحديات التقليدية، مثل سيناريو المواجهة العسكرية مع الصين، ومختلفا عن القدرات التقليدية، ومتناسبا أكثر مع الحرب العالمية على الإرهاب. ونجحت الصين في استغلال ذلك في تغيير وقلب معادلة القوة العسكرية الدفاعية لمصلحتها في منطقة المحيط الهادئ، عن طريق تفوقها بشكل نسبي على القدرات العسكرية الأمريكية التقليدية في بحر الصين الجنوبي، بعد نجاح اختبارها الصواريخ الباليستية المضادة للأقمار الصناعية (ASAT) عام ٢٠٠٧، والذي دمرت فيه الصين، أحد أقمارها الصناعية الخاصة بالطقس؛ مما كان له رد فعل واسع في الأوساط الأمريكية (Kan,2007:1).

ثانياً: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا:

نلاحظ مدى التقدم الذي استطاعت الصين تحقيقه في منطقة بحر الصين الجنوبي؛ مستغلة حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلفتها الولايات المتحدة، وراء سعيها للدفاع عن نفوذها العالمي في مختلف مناطق العالم. وهو الأمر الذي كلف الولايات المتحدة الكثير بفقدانها قدرة الحسم المطلقة عن أقرب منافسيها مثل روسيا والصين، والتي كانت تكفل بقاء الولايات المتحدة على قمة النظام العالمي دون أي تحديات تذكر. وفي حالة بحر

الصين الجنوبي، عمل الرئيس الأمريكي أوباما ومن بعده ترامب على تأطير استراتيجية أمن قومي جديدة، ترتكز على مبادئ القوة الذكية (الدمج بين القوة العسكرية والقوة الناعمة)، وتستطيع الرد على التهديدات الصينية في منطقة المحيط الهادئ، وهو ما ظهر في الاستراتيجية الأمريكية لأوباما، والتي سميت بإعادة التوازن والتوجه نحو المحيط الهادئ. والتي ارتكزت على الآتي:

١. تري الولايات المتحدة بأن منطقة آسيا أصبحت أكثر أهمية مما مضي، ولذلك تعزز الولايات المتحدة حضورها العسكري بشكل متزايد في مواجهة التحديات الجديدة.

٢. ركزت الولايات المتحدة على تطوير قواتها التقليدية وغير التقليدية على حد سواء في شكل نظم عسكرية أكثر فعالية من الموجودة حاليا وخاصة على مستوى القوات البحرية والجوية بشكل أكبر.

٣. عملت الولايات المتحدة على إعادة انتشار قواتها العسكرية في المحيط الهادئ بزيادة قدرها ١٠ % عن المعتاد، وذلك في تعديل تاريخي لنسبة ٥٠ % من انتشار القوات في المحيط الهادئ و٥٠ % في المحيط الأطلسي؛ لتصبح ٦٠ % للمحيط الهادئ مقابل ٤٠ % للمحيط الأطلسي.

٤. اختلاف نمط الانتشار العسكري نحو إعادة تشكيل للحضور العسكري الأمريكي، باتجاه انتشار القدرات العسكرية في شكل مهام وقتية، وغير الدائمة، ودورية على حسب الظروف الدُّوَلية. وذلك عن طريق إقناع الحلفاء والشركاء الاستراتيجيين للقبول بالوضع الاستراتيجي الجديد، وتأمين استخدام القوات الأمريكية لمختلف المرافق العسكرية أوقات الأزمات (فريق التحرير بمجلة درع الوطن، ٢٠١٢).

٥. نصت الاستراتيجية بالإبقاء على ترسانة نووية أصغر، وتخفيض القوات العاملة في الجيش الأمريكي، وبالتالي فإن الاستراتيجية الجديدة تضع حدا للعقيدة العسكرية الأمريكية، والتي تقضي بأن يتمكن الجيش الأمريكي من الانتصار في نزاعين كبيرين في وقت واحد.

٦. بحثت الولايات المتحدة عن كيفية تقوية التعاون مع حلفائها التاريخيين كأستراليا، اليابان، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية، وتايلاند. وإعداد شراكة جديدة مع دول أخرى في المنطقة مثل: بنغلاديش، بروناي، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، فيتنام (فريق التحرير بمجلة درع الوطن، ٢٠١٢).

- وبالتالي تحاول الولايات المتحدة أن تطور آليات عسكرية وشبه مستدامة؛ لمواجهة التهديدات الصينية الجديدة، فلأول مرة تحاول الولايات المتحدة أن تركز على المنطقة الآسيوية – المحيط الهادئ - وذلك أكثر من البيئة الأوروبية – المحيط الأطلسي مما

يمكننا القول إن الصعود الصيني يمثل تهديدا شاملا أكثر قوة من تهديد الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، من الناحية الاقتصادية. أما من ناحية الجغرافية السياسية، فإنها تمثل أكبر العوائق الطبيعية أمام سيطرة الصين على منطقة المحيط الهادئ، على عكس الولايات المتحدة؛ حيث نجحت في تشكيلها على مدى عقود، والتي لم تكن تستوجب تغييرات كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية، لولا الصعود الصيني (Mazza,2015).

وركزت الاستراتيجية الأمريكية - أيضا - على تصحيح أخطاء الماضي الدبلوماسية والاقتصادية، والتي تشكل معا القوى غير العسكرية والسياسات الأكثر استدامة من الناحية الاستراتيجية؛ لكثرة الفاعلين في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. فحاولت الحكومات الأمريكية، والتي أعقبت حكومة جورج بوش الابن، محاولةً ملء الفراغ الاستراتيجي، والذي سمح لتغلغل النفوذ الصيني داخل بيئة المحيط الهادئ، منافسة الولايات المتحدة في زمن قصير نسبياً.

فعلى الجانب الدبلوماسي، غيرت الولايات المتحدة سياستها في بحر الصين الجنوبي؛ معدلةً سياسة الحياد الاستراتيجي، نحو أخذ موقف أكثر صرامة، عن طريق تشجيعها لضرورة تطبيق القانون الدولي، في بحر الصين الجنوبي. وهو الأمر الذي ظهر بوضوح في تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية باتجاه وجود مصلحة قومية أمريكية في بحر الصين الجنوبي عام ٢٠١٠ في قمة الآسيان، على عكس سياستها السابقة والتي اتبعتها منذ عام ١٩٩٥. وفرضت تطورات الأوضاع في بحر الصين الجنوبي، نتيجة الحوادث الصينية مع الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا - وخاصة مع الفلبين وفيتنام - إجبار الولايات المتحدة على تقبل الدور الصيني الجديد، والذي يسعى إلى فرض أمر واقع جديد؛ بهدف السيطرة المطلقة على منطقة المحيط الهادئ، وإزاحة الولايات المتحدة خارج المنطقة بشكل أساسٍ (Turner, 2020:114).

ولقد سعت الدبلوماسية الأمريكية إلى تصحيح أخطاء الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وذلك عن طريق عمل زيارات منتظمة لدول جنوب شرق آسيا. فلقد حضر أوباما مع قادة دول جنوب شرق آسيا -وسواء من على مستوى الرئيس أو رئيس الوزراء- قمة الآسيان في سنغافورة ٢٠٠٩، كما عين أوباما سفير دائم لدى منظمة الآسيان، ولقد عملت الولايات المتحدة على تطوير نسخة من مدونة السلوك الجديد؛ الأمر الذي أثار حفيظة الصين.

وأيضًا جاء التدخل العسكري والدبلوماسي المتزامن لضمان حرية الملاحة بشكل دوري، سواءً عن طريق زيادة الوجود العملياتي سواء بدوريات الاستطلاع بالقرب من مناطق التوتر أو من خلال التنسيق مع الحلفاء والشركاء عبر القبول بمهام وقتية، والمشاركة في مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة. وهو الأمر الذي ظهر مع تزايد

دوريات حرية الملاحة بالقرب من الجزر التي تستحوذ عليها الصين ودول جنوب شرق آسيا. وهو الأمر الذي تغير بعد حادثة توماس الثاني عام ٢٠١٤، والتي أعلنت الفلبين بعدها عن سعيها إلى تجديد إطار التحالف العسكري مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي أفضى إلى قبول الفلبين بوجود قواعد عسكرية شبه دائمة على أراضيها، وهو ما كان له رد فعل صيني واسع المدى (Lee & Lee,2020).

أما على الجانب الاقتصادي، فترى الولايات المتحدة أن السياسة الاقتصادية الصينية، والتي تعتمد في عملها على الشراكات مع الحكومة الصينية عن طريق مباشر أو غير المباشر، تعمل على تقويض النظام الاقتصادي الإقليمي؛ حيث تتحدى الأعراف والتقاليد الاقتصادية، والتي تهدف إلى تحرير الأسواق من السيطرة الحكومية، ووضعها تحت مبدأ العرض والطلب، وأيضًا مبدأ حرية المنافسة، والتي تهدف في نهاية الأمر إلي زيادة جودة السلع والخدمات التي تقدم في السوق، وأيضًا احترام الملكية الفكرية للسلع والخدمات. وهو ما تخالفه الصين، حسب رؤية الولايات المتحدة (Jie & Wallace, 2021). وذلك أن الصين سعت إلى هدم هذه المبادئ عبر المنافسة من خلال الشركات الحكومية، وأحيانا تكون برأس مال حكومي مباشر، وهو ما يضر بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها من جهة، ويضر بمبدأ المنافسة الحرة في السوق. كما سعت الصين ـ أيضا ـ إلى سرقة الابتكارات الأمريكية والأوروبية، وذلك عبر الهجمات السيبرانية، والتي يصعب تعقبها، ولكن ظهور بعض مخرجات هذه المعلومات الابتكارية وخاصة العسكرية، يؤكد فرضية الولايات المتحدة في ذلك (فريق التحرير لموقع فرانس ٢٤، ٢٠١٣).

وأيضا ترى الولايات المتحدة أن السياسة الاقتصادية الصينية تسعي إلى الإيقاع بالدول التي تتوق إلي تحسين بنيتها اللوجستية؛ بهدف جذب الاستثمارات وخاصة دول جنوب شرق آسيا، وذلك في فخ الديون. حيث تختار الصين الدول التي لا تستطيع دفع ديونها بشكل منتظم، وتوقع اتفاقيات مع هذا البلد تحت مبادرة الحزام والطريق، والتي تؤدي في النهاية إلى تخلف الدولة عن سداد القروض الصينية، ومن ثم تستولي الصين على الأصل السيادي التي بنته لمصلحة الدولة لمدة تزيد عن خمسين عاما، مثل الاستيلاء الصيني على ميناء هامبونتونا السريلانكي عام ٢٠١٨ (غوبتا، ٢٠٢٢).

ولذلك كله فرضت إدارة ترامب مجموعة من التعريفات الجمركية على الصين، والتي تقدر ب ٢٥٠ مليار دولار؛ بهدف ردع الصين عن سياسات التوسع الاقتصادي التي تتبعها. أيضًا إعلانها كمنافس استراتيجي عام ٢٠١٧ وإنهاء معاملتها كدولة نامية، وبالتالي إنهاء المميزات الاقتصادية التي كانت تحصل عليها. كما عملت الولايات المتحدة على حصار الصين اقتصاديا، وذلك عن طريق وقف تصدير الابتكارات عالية الجودة.

وكذلك تشجيع حلفائها وشركائها بعمل الأمر نفسه. وخاصة بعد إعلان الصين عن استراتيجية "صنع في الصين ٢٠٢٥"، والتي تهدف إلى منافسة الدول الغربية في صناعة التكنولوجيا والاقتصاد المعرفي، وهو ما يهدد بتغيير بنية توازن القوى الاقتصادية على مستوى العالم، وهو ما يعد تهديدا مباشرا للعالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة. ولذلك حذرت الولايات المتحدة كلاً من حلفائها وشركائها من التعامل الصين وخاصة في مجال شبكة الجيل الخامس لشركة هواوي الصينية (فريق التحرير لموقع العين الإخبارية، ٢٠١٨).

ثالثاً: تطورات الأوضاع في بحر الصين الجنوبي:

تعد الدوريات العسكرية الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ من أكثر مكونات الحضور العسكري فعالية، في إظهار قدرة الولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها الأمنية أمام حلفائها وشركائها الاستراتيجيين. ومنذ سعي الصين نحو تغيير توازن القوى في بحر الصين الجنوبي، كثفت الولايات المتحدة من دورياتها سواء بالقرب من الحدود الصينية أو وسط بحر الصين الجنوبي، وذلك باستخدام الدوريات الجوية والبحرية، والتي عملت على استكشاف وإدراك النشاط العسكري الصيني في المنطقة. وخاصة مع اتباع الصين لمنطق سرية البيانات العسكرية، والذي يترتب عليه غموض الاستراتيجية العسكرية والنشاط العسكري الصيني، وهو الأمر الذي يقلق دول شرق وجنوب شرق آسيا بشكل كامل.

وبالتالي عبرت الصين عن معارضتها للجهود العسكرية الأمريكية، وخاصة الدوريات الأمريكية بالقرب من المياه الإقليمية الصينية، عن طريق الاعتراض العسكري لتلك الدوريات، وذلك رغم وجود بروتوكولات تنظم التعامل العسكري بين الطرفين منذ عام ١٩٩٨، تحت اسم الاتفاقية العسكرية البحرية المشتركة (MMCA)، وهو الأمر الذي ازداد بصورة مضطردة منذ عام ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك، انطوت الحوادث البحرية والجوية الحدودية مع الصين على مواقف استفزازية وخطيرة في بعض الأحيان، كادت تؤدي إلى أزمات دبلوماسية، أو حتى تتطور إلى مستوى الحرب المحدودة، وذلك بسبب سوء التقديرات الناجمة عن كثرة المواجهات العسكرية.

الحوادث الأمريكية الصينية في بحر الصين الجنوبي:

١. الحادثة الجوية لطائرة التجسس الأمريكية كبيرة الحجم من طراز EP-3 (2001)، والتي اقتربت من المياه الإقليمية الصينية بالقرب من جزيرة هاينان، وعندما أدركت الصين وجود الطائرة الأمريكية، بعثت الصين بطائرة مقاتلة صينية من طراز J-8. وقد تفاقم الوضع فجأة إثر قيام الطائرة الصينية، بمناورات خطيرة، وصلت إلى مستوى إعاقة سير الطائرة الأمريكية بشكل مستفز، مما أدي إلى ارتطام الطائرة

الصينية وانفجارها وموت الطيار الصيني الذي كان على متنها. أما الطائرة الأمريكية، فلقد تضررت وهبطت اضطراريا في إحدى المطارات العسكرية على جزيرة هاينان الصينية، كما اكتمل استسلام الطاقم الأمريكي إثر هذه الحادثة إلى السلطات الصينية. ولقد اكتمل الاتفاق على تسليم الطائرة إلى الولايات المتحدة، والتي قدمت رسالة إلى الإعلام العالمي يحمل في طياته اعتذاراً إلى أسرة الطيار الصيني (Ellison,2013).

وقد اختلف رد الفعل الأمريكي عام ٢٠٠٩ في حادثة سفينة المسح الأمريكية USNS Impeccable، والتي أجبرتها المحاولات والمناورات المستفزة من الجانب الصيني على الانسحاب من موقع الحادثة؛ حيث وثقت السفينة الأمريكية عن طريق الفيديو، والذي أذيع أثناء مؤتمر صحفي لوزارة الدفاع الأمريكية عقب الحادثة، ولقد توعد الطرف الأمريكي بقيام السفن المسلحة الأمريكية بمرافقة سفن الدوريات العسكرية في المستقبل؛ ولذلك لتفادي التعرض للمناورات الصينية المستفزة وغير المسؤولة (Glaser, 2009:5).

٢. وفي حادثة مشابهة لحادثة الطائرة EP-3 الأمريكية لعام ٢٠٠١، اقتربت طائرة التجسس الأمريكية P-8A ذات الحجم الكبير، عن طريق دورية عسكرية من جزيرة هاينان الصينية، وعلى إثر ذلك، أرسل الجيش الصيني طائرة J-11 ،وذلك للتحليق بالقرب من الطائرة الأمريكية، ومنذرا إياها بضرورة الانسحاب من المياه الإقليمية الصينية، وهو ما رفضته الطائرة الأمريكية. وهو الأمر الذي اضطر الطائرة الصينية إلى القيام بمناورات خطيرة ولكن أكثر حرصا من حادثة عام ٢٠٠١؛ وذلك لحثها على الانسحاب، وللقيام بجمع معلومات عن أجهزتها المتطورة، وخاصة أنها من طراز جديد في الجيش الأمريكي (Green & Others, 2017 :224).

ولكن الطائرة الصينية فشلت في النهاية في إقناع الطائرة الأمريكية بالانسحاب؛ مما اضطرها في النهاية إلى الاستمرار في محاولاتها، وعادت أدراجها إلى جزيرة هاينان مرة أخرى، وبالتالي نجحت السياسة الأمريكية في التصدي للسلوك القهري الصيني. وعندما نعود للتفسيرات الأمريكية والصينية، نجدها تتكرر، من ناحية مطالبة الصين بخط الشرطات التسع، وبناءً عليه فإن ٧٠% من بحر الصين الجنوبي مياه إقليمية صينية حسب التفسير الصيني، وهو ما ترفضه الولايات المتحدة، معدة أن تلك المناطق تعد من أعالي البحار، وأن الطائرة الأمريكية كانت تقوم بدوريات عسكرية روتينية معتادة في المناطق التي يسمح القانون الدولي بها (Weihua, 2014).

وبالتالي نجد أن السلوك الصيني قد تغير بنسبة كبيرة منذ فترة التسعينات؛ فلقد بدأت الصين باعتراض الكثير من الطائرات والسفن الأمريكية بشكل مفاجئ منذ عام ٢٠٠٠، ولكن هذه الاعتراضات كان يكتمل احتواؤها بسرعة قبل أن تتصاعد إلى أزمة. وقد زامنت الاعتراضات الصينية، التوجهات المتشددة والتي أبداها الرئيس جورج بوش الابن أثناء فترة حملته الانتخابية بخصوص الصين.

إن النظرة المجمعة أو الكلية إلى توقيتات أشهر هذه الحوادث البحرية (حادثة الطائرة EP-3 الأمريكية لعام ٢٠٠١، وحادثة سفينة المسح الأمريكية USNS Impeccable لعام ٢٠٠٩، وأيضًا حادثة طائرة التجسس الأمريكية P-8A عام ٢٠١٤)، سوف تظهر وجود نمط مشابه، وكأنها اختبار مصمم لتحدي إرادة الرئيس الأمريكي الجديد، أو أثناء فترته الجديدة حول هذا الملف، وكيف سيتعامل الرئيس مع الملفات الصينية الحساسة، مثل: قضية بحر الصين الجنوبي، وتايوان. وأيضًا تضغط الصين على الإدارات الأمريكية بشأن البروتوكولات العسكرية الموقعة مع الولايات المتحدة بشأن التعامل مع الحوادث البحرية والجوية، وخصوصا أن هذا الملف له تأثير كبير عن معرفة الصين السابقة للنية الأمريكية حول ملف النزاع الحدودي في بحر الصين الجنوبي (Freedberg Jr, 2016).

الحوادث البحرية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا (الفلبين وفيتنام):

مرت قوة الحسم الأمريكية في منطقة الهادئ بعدة مراحل أثناء تعاملها مع الأزمات الصينية ودول جنوب شرق آسيا ابتداءً بالقوة التقليدية القصوى أثناء الحرب الباردة، والتي زامنت حرب الباراسيل المحدودة بين الصين وفيتنام الجنوبية عام ١٩٧٤، والحرب الصينية الفيتنامية عام ١٩٧٩، وحرب السبراتلي المحدودة عام ١٩٨٧ (Koo, 2010:155). استمراراً، بحادثة الحيد البحري لميسشيف بين الصين والفلبين عام ١٩٩٥، وأزمة تايوان ١٩٩٦، والتي انتهت بتدخلات أمريكية صريحة لصالح الفلبين وتايوان، بغض النظر عن التخبط الاستراتيجي الأمريكي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

وصولا، إلى مستوى أقل عقب حادثة طائرة EP-3 الأمريكية (٢٠٠١)، والتي تشير إلى زيادة قوة الصين عما مضى، والتي انعكست على التغير في سلوك السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة العسكرية، وأنها لا تريد الدخول في صدامات ومشاحنات مع الصين؛ وذلك لانشغالها باحتواء الفوضى السياسية، والتي أعقبت سقوط الاتحاد السوفييتي، والتي شهدت تصادماً أمريكياً صينياً لأول مرة في القرن العشرين.

١. شـهدت العلاقـات الفلبينيـة والصـينية عـدة منعطفـات تاريخيـة؛ حيـث بنيـت هـذه العلاقـات بنـاءً علـى العلاقـات الأمريكيـة الصـينية، والتـي لـم تشـهد اسـتقرارا إلا منـذ انتقـال اعتـراف الولايـات المتحـدة بحكومـة الحـزب الشـيوعي الصـيني بـدلا

من حكومة تايوان عام ١٩٧١. وبالتالي لم تستطع الصين التعرض للفلبين فيما يخص ملف النزاع الحدودي البحري، إلا بعد أن سنحت الظروف الدُّوَلية، وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي؛ حيث عملت الصين على محاولة استغلال الوضع الجديد، وبناء قواعد عسكرية بدائية على عدة جزر مثل: الحيد البحري لميسشيف عام ١٩٩٥، والمياه الضحلة لسكاربوره ١٩٩٧، وتوماس الثاني ١٩٩٩ (Inquirer Editorial Team,2012).

وهو الأمر الذي فشلت فيه الصين بشكل كبير؛ فقد حاولت الصين بناء قاعدة بحرية في الحيد البحري لميسشيف عام ١٩٩٥، وهي تعد من المناطق التي تتداخل فيها امتيازات الشركات الغربية، والتي أعطيت لها من الصين والفلبين. وقامت السفن الصينية بمحاصرة منصة استخراج البترول الأجنبية والسفن الفلبينية التي تحميها، وهو ما كان تأكيدا على وجود عسكري صيني قريب من منطقة العمل الفلبينية. وقد شجع ذلك الرئيس الفلبيني على استخدام الطائرات لمسح المنطقة بحثا عن الوجود العسكري الصيني، وهو ما أعلن عنه في مؤتمر صحفي، وهو الأمر الذي شككت فيه الصين. وهنا قررت الفلبين طرد السفن الصينية وتدمير مركز الاتصال الصيني، كما عملت على الاستعانة بالدعم العسكري الأمريكي، وهو ما نجحت فيه الفلبين بشكل كبير، بعدما أدركت الصين استحالة مواجهة السفن الأمريكية والفلبينية في الوقت نفسه. وهو الأمر الذي شجع الفلبين فيما بعد، على المواجهة العسكرية للأطماع الصينية في حادثة المياه الضحلة لسكاربوره ١٩٩٧، وتوماس الثاني ١٩٩٩ (Hayton, 2014:93).

ونتيجة للنجاح العسكري الفلبيني، عقدت الصين اتفاقية ثنائية مع الفلبين تنظم استخراج البترول والغاز الطبيعي في المناطق المختلف عليها، ولكن لم يستمر هذا الحال، وخاصة بعد تقديم كل من فيتنام وماليزيا ملفاً مشتركاً بالادعاءات الحدودية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٩، وتحول النزاع الحدودي في بحر الصين الجنوبي إلى قضية دُوَلية وخاصة بعد تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية بخصوص أن بحر الصين الجنوبي يعد مصلحة قومية للولايات المتحدة، وذلك أثناء حضورها قمة الآسيان بفيتنام عام ٢٠١٠. والذي انعكس على تزايد السلوك القهري للصين ضد هذه الدول منذ عام ٢٠١١؛ حيث نجحت الصين في ٢٠١٢ في الاستحواذ على المياه الضحلة لسكاربوره، وذلك عقب سلسلة من المناوشات العسكرية والمفاوضات الثنائية بين الدولتين (Whaley,2011).

ويرجع فشل الفلبين في الاحتفاظ بسكاربوره، إلى عدم اقتناع الولايات المتحدة بالإدارة الفلبينية للأزمة، وهو ما جعلها تعلن أن دورها سيقتصر على التدريب العسكري، وتزويد الفلبين بالسفن العسكرية والأمنية اللازمة؛ لمواجهة المواقف العسكرية المقبلة. هذا بالإضافة إلى استغلال الصين للأزمة، والعمل على فرض عقوبات غير مباشرة؛

حيث رفضت الصين استلام الواردات الزراعية من الفلبين وخاصة نبات الموز؛ وذلك بحجة عدم صلاحية الشحنات، وهو الأمر الذي تسبب بضرر للقطاع الزراعي الفلبيني، والذي يعمل فيه نسبة كبيرة من العمالة الفلبينية (Inquirer Editorial Team,2012).

وفي النهاية نجحت الصين في احتلال سكاربوره، وفشلت المفاوضات بين الفلبين والصين لضعف موقفها وعدم تدخل الولايات المتحدة بشكل جدي لإنهاء الأزمة مما تسبب برد فعل واسع لدى دول جنوب شرق آسيا. وقد دفع هذا الولايات المتحدة إلى التدخل الجاد حينما حاولت الصين التدخل العسكري في المياه الضحلة لتوماس الثاني سنة ٢٠١٤، وذلك حينما نجحت الفلبين في توصيل المؤونة اللازمة للقاعدة العسكرية هناك، بعد أن حاولت الصين محاصرة المنطقة ومنع وصول المؤونة، وهو ما دفع الفلبين إلى استنفار الولايات المتحدة مبكرا لمنع وقوع توماس الثاني مثل سكاربوه (Green & Others, 2017 :111).

١. شهدت الحوادث البحرية بين الصين وفيتنام ثلاث مراحل؛ فشهدت المرحلة الأولى اتجاه فيتنام ناحية الاتحاد السوفيتي، وبالتالي فإن ظروف البيئة الدُّوَلية كانت مهيئة للتدخلات العسكرية والأمنية الصينية في بحر الصين الجنوبي دون إثارة للجانب الأمريكي. وفي تلك المرحلة استطاعت الصين الاستحواذ على كامل جزر الباراسيل، والتي تقع بالقرب من جزيرة هاينان، وذلك أثناء حرب الباراسيل المحدودة مع قوات فيتنام الجنوبية عام ١٩٧٤،عقب اتفاق السلام الذي أنهى حرب فيتنام، بين الولايات المتحدة وقوات فيتنام الشمالية، وفي تلك الحالة فإن قوات فيتنام الجنوبية لم تستطع الصمود أمام قوات فيتنام الشمالية، وبالتالي فإن الوضع كان مهيئاً للانتصار الصيني. واستطاعت الصين الانتصار ـ أيضا ـ على القوات الفيتنامية عام ١٩٨٨ في سبعة مواقع مختلفة، هو الأمر الذي أدي إلى الاستحواذ الصيني على مواقع عدة داخل جزر السبراتلي لأول مرة (Thanh Nien News,2013).

وأما بالنسبة للمرحلة الثانية، فلقد عملت الصين على سياسة مختلِطة بين السلوك القهري والذي أدي إلى منع الصيد خلال فترة الصيف منذ عام ١٩٩٩، ومد فترته عام ٢٠٠٩. أيضًا عملت الصين على منع الشركات الأجنبية وخاصة المتعاقدة مع فيتنام على استخراج البترول والغاز الطبيعي. وذلك على الرغم من توقيع الصين لمعاهدة ترسيم خليج تونكين مع فيتنام عام ٢٠٠١، ومدونة السلوك مع الآسيان سنة ٢٠٠٢. وهو الأمر الذي انتهي بكل من فيتنام وماليزيا بتبني موقف مشترك عام ٢٠٠٩؛ لتثبيت ادعاءاتهم

البحرية في بحر الصين الجنوبي بشكل علني، وهو ما يعنيه تغير طبيعة النزاع من محلي إلى دولي، وهو ما أحرج الصين بشكل كبير ودفعها إلى إعلان رسمي لخط الشرطات التسع الذي يشمل ٧٥ % من بحر الصين الجنوبي (Fravel, 2011:302).

وأما بالنسبة للمرحلة الثالثة، فلقد عملت فيتنام على تقوية مركزها العسكري وخاصة البحري، وتقوية علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة، وهو ما ظهرت ملامحه حينما استأنفت الولايات المتحدة تصدير الأسلحة إلى فيتنام عام ٢٠١٦، وعقد اتفاقيات تدريب والتزود بالوقود والصيانة على موانئ فيتنام والمطلة على بحر الصين الجنوبي. ومن أبرز ملامح تصدي فيتنام للسلوك القهري الصيني، حينما استطاعت فيتنام إيقاف التعدي الصيني على مياهها الإقليمية عام ٢٠١٤، حيث حاولت الصين تثبيت منصة استخراج بترول متنقلة داخل خط الوسط الخاص بفيتنام والمتفق عليه مع الصين طبقا للاتفاقيات الثنائية (Newsham, 2015).

رابعاً: رد فعل الفلبين على تغير الاستراتيجية الأمريكية:

منحت الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين الفلبين والصين عام ٢٠٠٤، الكثير من المميزات للفلبين، على عكس باقي دول جنوب شرق آسيا؛ الأمر، الذي منع الفلبين عن التقدم بموقف مشترك بادعاءاتها الحدودية، مع فيتنام وماليزيا عام ٢٠٠٩ إلى الأمم المتحدة. بسبب أن هذه الاتفاقية، كانت جزءا أساسيا من السياسة الصينية؛ لمنع تحول ملف بحر الصين الجنوبي، إلى قضية دولية. إلى أن اختلفت السياسة الخارجية الفلبينية جذريا بعد ذلك؛ لعدة أسباب أهمها:

١. أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في قمة الآسيان عام ٢٠١٠، إلى وجود مصلحة قومية أمريكية، في الحفاظ على حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي.
٢. تولي الرئيس الفلبيني الجديد حينئذ، والذي اهتم حصراً بملف بحر الصين الجنوبي، ورفضه أي مساومات اقتصادية مع الصين.
٣. تأكيد وزيرة الخارجية الأمريكية على مبادئ اتفاقية الدفاع المشترك بين الفلبين والولايات المتحدة، أثناء زيارتها إلى خليج مانيلا في نوفمبر ٢٠١١ (Whaley, 2011).
٤. في شهر نوفمبر نفسه أعلن أوباما عن استراتيجية إعادة التوازن.

وبالتالي تشكلت الاستراتيجية الفلبينية الجديدة بناءً على تحول قضية بحر الصين الجنوبي إلى قضية دُوَلية. الأمر الذي شجعها على تحدي النفوذ الصيني، ورجوعها إلى معسكر الآسيان مرة أخري، وظهر ذلك بإعلانها تطوير بعض منشآتها العسكرية وسط بحر الصين الجنوبي في جزر السبراتلي. وهو ما كان له رد فعل صيني عنيف:

١. حيث استحوذت الصين على منطقة سكاربوره عام ٢٠١٢.

٢. ثم محاولة استحواذها على منطقة توماس الثاني عام ٢٠١٤، إلا أن فشلها هذه المرة يرجع إلى الدعم الأمريكي المباشر للفلبين وخاصة في المجال الإعلامي الدولي (Green and Others, 2017 :169).

ولقد أدت حادثة توماس الثاني البحرية إلى توقيع اتفاقية عسكرية عام ٢٠١٤ بين الولايات المتحدة والفلبين، تقضي بأن تبني الولايات المتحدة ٥ قواعد عسكرية مرة أخرى، ولكن هذه المرة على أساس غير دائم. كما عمل الرئيس الفلبيني السابق أكوينو الثالث على رفع قضية ضد الصين في محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي عام ٢٠١٣ عن خط الشرطات التسع، والتي قضت بالحكم عام ٢٠١٦ بعدم أحقية الصين في مطالباتها الحدودية، مشيرة أنه لا يوجد أساس قانونى لمطالبة الصين بحقوق تاريخية في خط الشرطات التسعة ببحر الصين الجنوبي (فرحات:٢٠١٧). ومن نتائج السلوك القسري الصيني مع الفلبين وفيتنام:

١. عرضت كل من سنغافورة عام ٢٠١٢، وماليزيا عام ٢٠١٤، على الولايات المتحدة، استخدام قواعدها العسكرية، في تسيير الدوريات الجوية العسكرية لطائرات الـ P-8S، وهو الأمر الذي انتقدته الصين بشدة، واصفة إياه بأنه عسكرة إقليمية لمصلحة الولايات المتحدة (Freedberg Jr, 2016).

٢. بدأ التحديث مجددا منذ أواخر ٢٠١٨ وذلك عقب تمرير المرحلة الثانية من تحديث الجيش الفلبيني (٢٠١٨ – ٢٠٢٢)، والتي رتبت أولوياتها بناءً على تخطي فوضي حوادث البحرية الصينية، وذلك رغم استمرار السياسة الخارجية لدوتيرتي؛ وذلك عن طريق اتباع بروتوكولات من التعامل الرشيد مع السفن الصينية، وتشمل الخطط أنظمة مدفعية جديدة ومقاتلات متعددة الوظائف ورادارات وطائرات نقل وفرقاطات (Lee & Lee,2020).

واختلف مسار السياسة الخارجية الفلبينية مرة أخرى، عقب تولي الرئيس دوتيرتي الحكم، والذي بدأ بسياسة معادية لدور الولايات المتحدة، والذي زعم أنه لا يمكن الاعتماد عليها، وذلك بعد ضياع سكاربوره عام ٢٠١٢. وأن الفلبين لا يمكن أن تهزم الصين عسكرياً، وأنه في هذا السيناريو لن تساعد الولايات المتحدة الفلبين. وأن مشكلات الفلبين

تتعلق بكونها دولة عالم ثالث بينما تختلف أولويات الفلبين عن أولويات الولايات المتحدة بشكل جذري؛ مما يصعب التواصل معهم (De Castro, 2019).

وتغيرت سياسة دوتيرتي جذرياً عام ٢٠١٨، عقب فشل التفاوض مع الصين، بعد اختلاف معها، على عدم كفاية الضمانات الاقتصادية والسياسية، والتي ستقدمها الفلبين للصين، في مقابل خطة تنمية جذرية وعاجلة بقيمة ٦٠ مليار دولار. وبالتالي استأنفت الفلبين السياسات السابقة للرئيس أكوينو، والسابق لدوتيرتي، في تعزيز خفر السواحل – والتي وصلت عدد قواتها إلى ٢٣.٠٠٠ فرد عام ٢٠٢٠ وذلك ضعف عام ٢٠١٠، وذلك عقب الحوادث الصينية في جزر سكاربوره وتوماس الثاني، والبناء العسكري الصيني في جزر السبراتلي.

وعلى الجانب الاقتصادي: قامت الولايات المتحدة بالتسويق إلى الشراكة العابرة للمحيط الهادئ TPP، بصفتها الحل المفضل للقضايا الاقتصادية لدول شرق وجنوب شرق آسيا. فمن ناحية تعزز نفوذ الولايات المتحدة، ومن ناحية أخري تمنع الهيمنة الاقتصادية الصينية، من التأثير على اقتصاديات الحلفاء والشركاء الاستراتيجيين؛ حيث ترى الولايات المتحدة أن الممارسات الاقتصادية الصينية، باعتمادها على الشركات ذات رأس المال الحكومي وشبه الحكومي، إنما تعمل على تعطل آليات التنافس الاقتصادي، والقائم على ميزان العرض والطلب، وجودة السلع والخدمات. ولذلك استعدت الفلبين للانضمام إلى مبادرة الشراكة العابرة للمحيط الهادئ TPP، وعلى الرغم من صعوبة شروط الانضمام إلى المبادرة (Lee & Lee,2020).

وقد أدى انسحاب الرئيس السابق ترامب من هذه المبادرة في النهاية إلى فشلها. كون وجود الولايات المتحدة فيها، يعد ضامناً أساسياً؛ لمواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني بشكل مباشر. كما أدت قرارات الرئيس ترامب بخصوص الحرب التجارية مع الصين، وفرض تعريفات جمركية تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار على الصين، إلى تراجع ثقة دول جنوب شرق آسيا في الشأن الاقتصادي الإقليمي، وزيادته باتجاه الصين بشكل كبير، حيث عبرت الفلبين عن رغبتها بالانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية رغم تعثر المفاوضات بين دوتيرتي والصين (Bown & Kolb, 2021).

خامساً: رد فعل فيتنام على تغير الاستراتيجية الأمريكية:

شهدت العلاقات الأمريكية الفيتنامية تطورا واضحا، خاصة بعد إعلان أوباما للاستراتيجية الأمريكية الجديدة إعادة التوازن أو التوجه نحو المحيط الهادئ؛ حيث بقيت العلاقات الثنائية فاترة لفترات طويلة بسبب الحرب الفيتنامية، إلا أن تلاقي المصالح بسبب الصعود الصيني، شكل حجر الزاوية بالنسبة لتطور العلاقات فيما بعد. وخاصة أن

التوجه الاستراتيجي الفيتنامي يقوم بالأساس بعد الحرب الباردة، على كسر العزلة الدُّوَلية والتي فرضت عليها بسبب توجهاتها الشيوعية وتحالفها مع الاتحاد السوفيتي. وبالتالي لجأت في بادئ الأمر إلى بناء علاقات جديدة مع كافة دول العالم وخاصة مع الولايات المتحدة والصين. ومن ثم استطاعت اللجوء إلى منظمة الآسيان لاندماجها بشكل كامل في شئون المنطقة الإقليمية وخاصة ملف بحر الصين الجنوبي (Singh, 1997: 227).

وتعمل فيتنام على تنويع علاقاتها الخارجية بحكم موقعها الاستراتيجي، والذي يجاور الصين مباشرة عبر الحدود البرية، وبحكم نظم تسليحها والمعتمدة حتى الآنَ على التكنولوجيا السوفييتية والروسية حاليا. وبالتالي فهي تعمل على الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي وتجنب الاصطفاف مع أي من القوتين، وهو ما يدفعها إلى التعاون مع كل القوى والأطراف الممكنة لإنشاء مصالح استراتيجية، تستهدف الانفتاح على العالم، وكسر العزلة التي فرضت عليها فيما قبل. ولذلك أصدرت فيتنام مجموعة من الاستراتيجيات التي تؤكد ذلك؛ فمثلا الاستراتيجية الشاملة للتكامل الدولي والتي أصدرتها عام ٢٠١٦، والتي تسعي إلى تنويع علاقاتها العسكرية، وإنشاء اتفاقيات دفاعية جديدة مع روسيا والهند واليابان؛ وذلك لمحاكاة تجربة دول الآسيان عن التحالف الخماسي (Thayer,2014).

وترى فيتنام أنه لا يمكن الاعتماد على الحضور العسكري الأمريكي بشكل مطلق؛ حيث أثرت حادثة سكاربوره بالاستراتيجية الفيتنامية بشكل عميق، وكيف تركت الولايات المتحدة حليفتها الاستراتيجية الفلبين دون مساعدة تذكر، سوى الخطاب الدبلوماسي، والذي لم ينتقد الصين سوى لتغيير الوضع الراهن، وذلك دون تعريف واضح له حتى من حيث حق الفلبين في حيازة المنطقة، بحكم جوارها الجغرافي. وهو الأمر الذي أكدته رد الفعل الأمريكي على الحادثة البحرية بين فيتنام والصين، والخاصة بمنصة النفط الصينية لعام ٢٠١٤ (Hiep, 2018).

وذلك رغم توقيع فيتنام مع الولايات المتحدة لمعاهدة تعاون عسكري بين الطرفين عام ٢٠١١، ولكن لم تفضل الولايات المتحدة الانحياز بصورة أكثر حينئذ. ورغم ذلك، تطورت العلاقات العسكرية بين فيتنام والولايات المتحدة، وصولا إلى شراكة كاملة عام ٢٠١٥؛ وذلك بسبب وجود ضرورة عسكرية، فرضتها ظروف البيئة الإقليمية التي أفرزت السلوك القهري للصين، والتي تبلغ قوتها أكبر من مجموع قوة جيوش دول شرق وجنوب شرق آسيا مجتمعة. لذلك تشدد فيتنام في دبلوماسيتها في منظمة الآسيان تجاه ملف الصين وبحر الصين الجنوبي؛ حيث تركز على معايير التزام وجودة مدونة السلوك الجديدة، والمتوقع توقيعها بين الصين ودول الآسيان في السنوات القادمة، وهو الأمر الذي تتفق فيه الولايات المتحدة مع فيتنام (Lee & Lee,2020).

ولقد تنوعت العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وفيتنام؛ فمثلا في عام ٢٠١٢ اكتمل ربط الحرس الوطني الأمريكي بالجيش الفيتنامي، وذلك من خلال برنامج شراكة عسكرية تهدف إلى مشاركة الخبرات الأمنية الأمريكية في حالات الطوارئ المدنية، وحماية الحدود. كما اتفقت الولايات المتحدة مع فيتنام على رسو سفن البحرية الأمريكية على الموانئ الفيتنامية؛ وذلك لأغراض الصيانة والإمداد عام ٢٠١٦، وذلك بعد موافقة أوباما على استئناف بيع الأسلحة بشكل شبه كامل في العام نفسه. كما عملت فيتنام على تبني استراتيجية دفاعية تحاكي الاستراتيجية الصينية والخاصة بمنع الوصول وحظر المناطق، والتي ترفع التكاليف العسكرية والتي يجب على الصين دفعها في حالة قيامها بنزاع مسلح مع فيتنام. واهتمت فيتنام بتطوير القوة البحرية؛ ولذلك عملت على فصلها عن الجيش الفيتنامي نفسه، وعمل إدارات أمنية بحرية مدنية تحاكي الاستراتيجية الصينية بشكل مباشر، ولقد ارتفع مستوى قدرات حرس السواحل الفيتنامي من ٢٠٥٠٠ طن عام ٢٠١٠ إلى ٣٥٥٠٠ عام ٢٠١٦ (Parameswaran,2019:5).

وعلى الجانب الاقتصادي، عملت فيتنام على الانضمام إلى مبادرة الشراكة العابرة للمحيط الهادئ TPP، والتي كانت الولايات المتحدة جزءاً منها، لولا انسحاب الرئيس ترامب منها؛ بسبب رغبته في عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المنطقة، بناءً على شروط تفضيلية لمصلحة الولايات المتحدة وحدها. وهو الأمر الذي أقلق فيتنام بشكل كبير؛ حيث يتعارض هذا التوجه، مع رغبتها في المشاركة في اتفاقيات اقتصادية متعددة الأطراف، حتى لا تعتمد على طرف واحد بعينه، على حساب طرف آخر. ومع ذلك، لم تتوقف العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وفيتنام أو تتأثر. وهذا غير رد الفعل الفيتنامي على التعريفات الجمركية الأمريكية على الصين؛ حيث توقعت فيتنام أن اقتصادها سيتأثر بالسلب والإيجاب في وقت ما؛ فالمصانع الأمريكية وربما الغربية سوف تنتقل خارج الصين باتجاه دول جنوب شرق آسيا مثل فيتنام، في حين أن البنية اللوجستية لهذه الدول لا يتحمل كثرة هذه المصانع بشكل مفاجئ، مما يجعل فرصة ارتدادها باتجاه الولايات المتحدة تبقي كبيرة (Lee & Lee,2020).

وعلى الجانب الصيني، فإن العلاقات الاقتصادية بين الصين وفيتنام تأثرت بشدة في مجال التعاقدات الحكومية وغير الحكومية في بناء البنية التحتية واللوجستية، وخاصة فيما يخص مبادرة الحزام والطريق؛ حيث شددت فيتنام بعد حادثة منصة النفط عام ٢٠١٤ على أي تعاقدات سيادية، وخاصة عند التعامل مع الصين. ومن ضمن هذه الإجراءات، التقليل من أو حتى رفض القروض الصينية للبنى التحتية الحيوية، بدلا من ذلك، إعطاء الأولوية للتمويل من اليابان والدول الغربية. أيضًا العمل على تحدي النفوذ الإقليمي الصيني في شبه جزيرة الهند الصينية، وذلك عبر ضخ استثمارات مباشرة في لاوس وكمبوديا (Lee & Lee,2020).

سادساً: مستقبل ردود فعل دول جنوب شرق آسيا على الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي:

إن مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا مثل: الفلبين وفيتنام مرهون بجغرافية بحر الصين الجنوبي، وكيفية إفادة الصين منها بشكل أساسي، وكيفية معالجة عيوبها في الوقت نفسه. وهنا تكمن فرصة الولايات المتحدة، والتي ترى أن جغرافية بحر الصين الجنوبي، تعمل لمصلحتها وحلفائها وشركائها؛ حيث أن الهدف الأساس هو الحفاظ على الوضع الحالي لتوازن القوى، وعدم تغييره، مثلما تريد الصين. وهنا تستطيع الولايات المتحدة أن تدفع حلفاءها في اتجاه مقاومة الصعود الصيني، والذي يسبب وفقاً لرؤيتها، خللا في ميزان القوى لمصلحة الصين، وهو ما يعني التعرض لخلخلة العلاقات الدُّوَلية بمنظورها الحالي، وبالتالي تعرض مصالح دول جنوب شرق آسيا لصدمات هي في غني عنها، والتي تعرضها لاحتمالات لا حصر لها، ومنها تفضيل الصين لصعود حلفائها، مثل لاوس وميانمار وكمبوديا، على حساب الدول القوية حاليا، مثل إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا، وهو الأمر الذي ربما يعيد تشكيل منظمة الآسيان في المستقبل.

وبالتالي يتوقع البحث ثلاثة سيناريوهات مختلفة، وهي سيناريو الأمر الواقع، وسيناريو التصعيد، وسيناريو السلام الإقليمي، وذلك بناءً على تحليل الاستراتيجية الأمريكية، والتي ترتبت على الصعود الصيني، وردود فعل دول جنوب شرق آسيا - الفلبين وفيتنام - عليها.

فيتناول سيناريو الأمر الواقع، محاولة الولايات المتحدة الحفاظ على حضورها العسكري، ولكن بسبب اقتصادي، فإنها لا تستطيع الوفاء بكل واجباتها الأمنية تجاه حلفائها وشركائها، مما يسهم في تآكل مكانتها ونفوذها الدبلوماسي والاقتصادي، ولكنها تحاول الاعتماد على حلفائها وشركائها، والذين يتباطئون في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، وذلك بناءً على عدم وجود خطر عسكري صيني حتى الآنَ. في الوقت نفسه، تحاول الصين التوسع في نفوذها الخارجي، وخاصة الاقتصادي، في منطقة جنوب شرق آسيا، عن طريق مبادرة الحزام والطريق، وذلك على حساب تدهور النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي الأمريكي، وهو ما تنجح فيه إلى حد كبير، ويمثل استغلال الصين لانسحاب الولايات المتحدة من مبادرة الشراكة العابرة للمحيط الهادئ TPP، وهو الأمر الذي أثر في زيادة انضمام الدول إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، ولكن لا تستطيع الصين مد نفوذها العسكري في مواجهة الحضور العسكري الأمريكي.

وبالتالي تعمل دول جنوب شرق آسيا على تعظيم الخيارات الحالية، وعدم الانجرار إلى طرف على حساب طرف آخر؛ فتفيد من الحضور العسكري الأمريكي،

وما يترتب على ذلك من المشاركة في المنتديات، والتي تتاح لحلفاء وشركاء الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، الإفادة الاقتصادية من الصين، سواء على مستوى التجارة الثنائية أو متعددة الأطراف مثل مبادرة الحزام والطريق.

بينما يفترض سيناريو التصعيد، أن تحاول الصين تحدي الحضور العسكري الأمريكي، عن طريق اعتراض إحدى الدوريات الجوية أو البحرية، بالقرب من حدودها أو في وسط بحر الصين الجنوبي، مثل حادثة طائرة EP-3 عام ٢٠٠١، أو حادثة سفينة Impeccable عام ٢٠٠٩؛ حيث تحاول الصين أن تختبر رد فعل الولايات المتحدة على التصعيد. وحينها ستعمل الولايات المتحدة على اتباع مزيج من السياسات القهرية والدبلوماسية، بحيث يكتمل الرد على الاعتداء الصيني، وفي الوقت نفسه الوصول إلى حل تفاوضي مع الصين.

حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الاستعداد لأي سيناريو عسكري قد تقوم به الصين، سواء في جزيرة تايوان، أو حرب في وسط بحر الصين الجنوبي، وهو الأمر الذي ينذر بتكاليف باهظة سواء على مستوى الاقتصاد أو التجارة، على جميع الأطراف، وهو الأمر الذي يمكن أن يصل إلى احتمالية تعطل خطوط الملاحة البحرية في بحر الصين الجنوبي. وتلعب جغرافية بحر الصين الجنوبي دوراً مهماً في تحديد سيناريوهات الحرب؛ حيث يعد الخبراء الأمريكيون، أن الغزو البري للصين، يحمل خطورة كبيرة على الجيش الأمريكي، من حيث التكاليف العسكرية، ولذلك سوف يبقي الهدف العسكري الأول للولايات المتحدة في الحرب، هو تعطيل القدرات الصاروخية والدفاعية الصينية، وخاصة قدرات منع الوصول وحظر المناطق الصينية.

كما أن الصين لا تستطيع مهاجمة القواعد الأمريكية، أو تهديد حلفاء الولايات المتحدة، وذلك خوفا من رد فعل الولايات المتحدة من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى، وخاصة أن تعطل الملاحة البحرية في بحر الصين الجنوبي، يهدد إمدادات الطاقة والتجارة الخارجية للصين بشكل مباشر؛ حيث يتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بغلق مضيق ملقا، وفي الوقت نفسه، يمكن لحلفاء الولايات المتحدة، استخدام سيناريو الالتفاف حول أستراليا كحل مؤقت، في سبيل القضاء على العدوان الصيني؛ لذلك ستسعي الصين إلى إدارة جيدة للحرب وصولا إلى موقف تفاوضي جيد للولايات المتحدة، وخاصة لتهدئة الداخل الصيني، والحفاظ على شرعية الحزب الحاكم. كما أن دول جنوب شرق آسيا سوف تعمل على مساعدة الولايات المتحدة لحل النزاع العسكري مع الصين، خوفا من التعرض لعقوبات اقتصادية أو لحصار بحري مثل الصين؛ مما يهدد مصالحها بشكل مباشر، وخاصة دول شبه الجزيرة الهند الصينية صاحبة الاقتصاد الهش.

وأخيراً، يتناول سيناريو السلام الإقليمي، محاولة احتواء الولايات المتحدة للصين، وتفهم ضرورات أمنها القومي، وذلك في سبيل تحويلها إلى دولة متعاونة ومتوافقة مع المصالح الأمريكية والغربية بشكل كبير، وهو الأمر الذي ربما يصل إلى موافقة الولايات المتحدة على مشاركة الصين في صنع ترتيبات وتفاهمات منطقة المحيط الهادئ، وذلك في سبيل استبعاد سيناريو التحالف الاستراتيجي بين الصين وروسيا. وتدرك الصين وضعها العسكري بشكل جيد في المنطقة؛ حيث تحالف عسكري وحيد مع كوريا الشمالية، وشراكة عسكرية غير المكتملة مع روسيا. وذلك، وسط تحالفات وشراكات الولايات المتحدة العسكرية، بدءا من اليابان وحتى أستراليا، وصولا إلى إندونيسيا وفيتنام.

وهو ما يجعل الصين تعمل على تهدئة الموقف عبر توضيح سياستها باتجاه الولايات المتحدة وموقفها من الهيمنة الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ، وصولا إلى موافقتها الضمنية لبقاء الحضور العسكري الأمريكي وفق ضوابط وبروتوكولات معينة، عند عبور السفن الأمريكية بالقرب من المياه الإقليمية الصينية، والجزر الصينية وسط بحر الصين الجنوبي، وخاصة قرب جزر السبراتلي. وبالتالي ستحاول دول جنوب شرق آسيا الوصول إلى حل سلمي مع الصين، بخصوص النزاع الحدودي في بحر الصين الجنوبي؛ وصولا إلى مدونة سلوك الزامية، وفي سبيل ذلك، ستضغط دول المنطقة اقتصاديا ودبلوماسيا على الصين في سبيل ذلك. فيبقي الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الطرفين يعد عاملا ضاغطا على الصين، وأيضًا حرص الصين في الحفاظ على موقعها الإقليمي في الترتيبات الإقليمية.

ويري الباحث: من خلال الدراسة، إن الولايات المتحدة تريد الحفاظ على الوضع القائم في بحر الصين الجنوبي، وهو ما تتوافق عليه معظم دول جنوب شرق آسيا مثل الفلبين وفيتنام، وخاصة فيما يخص الحضور العسكري الأمريكي. وهو ما تعارضه الصين بشدة؛ الأمر الذي يظهر في الحوادث البحرية بين الولايات المتحدة والصين؛ فتحاول الصين تغيير الوضع القائم في بحر الصين الجنوبي، وخاصة فيما يخص خط الشرطات التسع، وهو الأمر الذي يقلق دول جنوب شرق آسيا، وخصوصا محاولات الصين المستمرة لتغيير الوضع الراهن وتثبيت مطالبها الحدودية؛ مما دفع الولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجياتها في منطقة المحيط الهادئ بالكامل، باتجاه الزيادة العسكرية في كل مكونات الحضور العسكري، وهو الأمر الذي أثر مباشرة في السياسات الخارجية لدول جنوب شرق آسيا، باتجاه مواجهة الضغوط الصينية، وخاصة أن المستقبل يشير صراحة إلى استمرار الوضع الحالي للحضور العسكري الأمريكي في كل السيناريوهات المستقبلية.

الخاتمة:

تأثرت كل من الفلبين وفيتنام من تغير الاستراتيجية الأمريكية، وذلك باتجاه تشجيعهما لبقاء الوضع القائم، وما ترتب على ذلك من تصعيد باتجاه الصين نحو تحدي مطالبها الحدودية، وسلوكها القهري التي تعتمد عليه في سبيل تحقيق ذلك. وظهر ذلك جليا في حادثة توماس شول الثاني عام ٢٠١٤ بين الفلبين والصين، وأيضًا حادثة منصة النفط في العام نفسه بين فيتنام والصين، وهذا غير نجاح الولايات المتحدة في تجديد اتفاقية التحالف مع الفلبين، واتفاقها على عودة القوات الأمريكية في الفلبين مرة أخري. وبالتالي نجحت الولايات المتحدة بشكل جزئي، في وقف الصعود الصيني العسكري، وتطبيقاتها التي ظهرت في بحر الصين الجنوبي. فيما فشلت بشكل كبير في تحدي الصعود الاقتصادي للصين؛ حيث مثل انسحابها من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، خطوة كبيرة للصين، والتي انضمت دول جنوب شرق آسيا مع مبادرة الحزام والطريق بدلا من ذلك، في سبيل تطوير بنيتها اللوجستية.

نتائج الدراسة: ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

١- يؤثر بحر الصين الجنوبي على تشكيل أنماط العلاقات الدُّوَلية والإقليمية في منطقة دول جنوب شرق آسيا؛ حيث يصل هذا التأثير إلى تحديد الاتجاه العام لميزان القوى الحالي، والذي يمثل الولايات المتحدة وآلياتها العسكرية، والمتمثلة في الحضور العسكري الأمريكي. وهذا في مقابل الصين، والتي تريد إنفاذ سياستها الخارجية، والمتمثلة عبر تأمين خط الشرطات التسع كخطوة أولى، في سبيل إزاحة الولايات المتحدة بشكل كامل من منطقة بحر الصين الجنوبي.

٢- أدى التراجع في الحضور العسكري الأمريكي إلى إحداث فجوة في ميزان القوى الإقليمي لمنطقة بحر الصين الجنوبي، وهو الأمر الذي ظهر من خلال إعادة ترتيب دول جنوب شرق آسيا لاستراتيجياتها القومية والعسكرية؛ نتيجة لتراجع الثقة في قدرة الولايات المتحدة. وظهور نمط جديد من السياسة الخارجية الصينية، والذي يمثل تحدياً للنفوذ الأمريكي التقليدي.

٣- استغلت الصين الفرصة الاستراتيجية التي سنحت لها، وبدأت في إرساء قواعد جديدة للنظام الإقليمي في بحر الصين الجنوبي؛ وذلك عبر مزيج من الاتفاقيات الدبلوماسية والسياسات الخارجية. والتي عملت على زيادة النفوذ الصيني وسط القوى الكبرى في المنطقة.

٤- غيرت الولايات المتحدة من استراتيجيتها في المحيط الهادئ، ردا على التغير الصيني. وبناءً عليه، زادت الولايات المتحدة عدد قواتها العسكرية في المحيط الهادئ، وطورت أسلحتها، وتكتيكات تعاملها مع تهديدات الصين، وخاصة باتجاه

دعم الحلفاء والشركاء الاستراتيجيين، وتقوية جيوشهم، عن طريق التسليح والتدريب.

٥- تأثرت الفلبين بشدة من تغير الاستراتيجية الأمريكية؛ حيث شجعها ذلك على تحدي السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، وهو الذي أدى زيادة الحوادث البحرية بين الطرفين، وإحالة الفلبين قضية الادعاءات الصينية في بحر الصين الجنوبي إلى محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي، والتي قضت بعدم أحقية الصين في خط الشرطات التسع عام ٢٠١٦. وهو الأمر الذي أدي في النهاية إلى تراجع نسبي في القوة الصينية.

٦- تطورت العلاقات الأمريكية الفيتنامية بشدة، بعد إعلان الولايات المتحدة لاستراتيجيتها في المحيط الهادئ، وهو الأمر الذي أتاح لفيتنام تطوير جيشها بتكنولوجيا أمريكية لأول مرة، منذ نهاية الحرب الباردة؛ مما مثل نقلة نوعية لفيتنام في مجابهة التحدي العسكري الصيني في بحر الصين الجنوبي، والذي ظهر بشدة في حادثة منصة النفط عام ٢٠١٤.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

جالجانو، فرانسيس، بالجا، ايوجين (٢٠١٤) الجغرافيا العسكرية الحديثة. ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.

مقلد، إسماعيل صبري (١٩٨٥) الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية، لبنان.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

فرحات، محمد فايز (٢٠١٧) النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، أنظر إلى: http://acpss.ahram.org.eg/News/5638.aspx

فريق التحرير بمجلة درع الوطن (٢٠١٢) آسيا أولاً ركائز الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة. مجلة درع الوطن بالإمارات. أنظر إلى:

http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files/%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8B-%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%80%D9%80%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9#.XdFqcFczbIW

فريق التحرير لموقع فرانس ٢٤ (٢٠١٣) قراصنة إنترنت صينيون يسرقون خططا لتصنيع أسلحة أمريكية متطورة. موقع فرانس ٢٤ بفرنسا، أنظر إلى:

https://www.france24.com/ar/20130529-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%BA%D9%88%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%B5%D9%86%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D8%B7-

فريق التحرير لموقع العين الإخبارية (٢٠١٨) إنفوجراف.. "صنع في الصين ٢٠٢٥".. خطة بكين للسيطرة على سوق التكنولوجيا العالمي. موقع العين الإخبارية بالإمارات، أنظر إلى:

https://al-ain.com/article/made-in-china-2025

غوبتا، براكريتي (٢٠٢١) نظرة إلى «دبلوماسية الديون» الصينية في جنوب آسيا. جريدة الشرق الأوسط بالمملكة المتحدة، أنظر إلى:

https://aawsat.com/home/article/3619946/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%C2%AB%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86%C2%BB-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7

مطر، جميل (٢٠١٥) استراتيجية ٢٠١٥ للأمن القومي الأمريكي: دروس مفيدة وكاشفة. جريدة الشروق بمصر، أنظر إلى:

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12022015&id=72708dca-4fd6-4af5-8884-a86caea38415

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

First: books:

Green, Michael J (2017) By More than Providence: Grand Strategy and American Power in the Asia Pacific since 1783. Columbia University Press, New York, USA.

Green, Michael, Hicks, Kathleen, Cooper, Zack, Schaus, John, Douglas, Jake (2017) Countering Coercion in Maritime Asia the Theory and Practice of Gray Zone Deterrence. Center for Strategic & International Studies, USA.

Hattendorf, John B. (2006) U.S. Naval Strategy in the 1990s. Selected Documents. Naval War College Press, Naval War College Newport Papers, Newport, USA.

Hayton, Bill (2018) the South China Sea: The Struggle for Power. Yale University Press, USA.

Kerrey, J. Robert (2001) The United States and Southeast Asia A Policy Agenda for the New Administration. The Council on Foreign Relations, USA.

Koo, Min Gyo (2010) Island Disputes and Maritime Regime Building in East Asia: Between a Rock and a Hard Place. Springer, USA.

Lee, John, Lee, Lavina (2020) Understanding, analysing and countering Chinese non-military efforts to increase support for, and decrease resistance to, Beijing's strategic and defence objectives in Southeast Asia. United States Studies Centre, University of Sydney, Australia.

Poodley, Gerald R. (1993) National Military Strategy in the Post-Cold War Era: Nuclear Deterrence or an Alternative. Us Army War College, USA.

Turner, Oliver, Parmaar, Inderjeet (2020) The United States in the Indo-Pacific: Obama's legacy and the Trump transition. Manchester University Press, UK.

Second: Thesis:

Croghan, Sean C. (2021) The Influence of Enemies and Friends: Explaining U.S. Policy Changes in The South China Sea. Master Thesis, Naval Postgraduate School, California, USA.

Third: Periodicals:

De Castro, Renato Cruz (2019) Explaining the Duterte Administration's Appeasement Policy on China: The Power of Fear. Asian Affairs: An American Review, USA, 45(3–4), 165–191.

Fravel, M. Taylor (2011) China's Strategy in the South China Sea. Contemporary Southeast Asia, ISEAS - Yusof Ishak Institute, Singapore, 33(3), 292–319

Glaser, Bonnie (2009) U.S.-China Relations: A Good Beginning Is Halfway to Success. Comparative Connections, USA, 11(1), 25-36.

Hiep, Le Hong (2018) The Belt and Road Initiative in Vietnam: Challenges and Prospects. ISEAS Perspective, Singapore, 18.

Kan, Shirley (2007) China's Anti-Satellite Weapon Test. Congressional Research Service, Issue April, USA.

Parameswaran, Prashanth (2016) Strengthening US-Singapore Strategic Partnership: Opportunities and Challenges. RSIS Commentaries, S. Rajaratnam School of International Studies Commentary, Nanyang Technological University, Singapore, 2.

Singh, Hari (1997) Vietnam and ASEAN: The Politics of Accommodation. Australian Journal of International Affairs, Australia, 51(2), 215-229.

Fourth: Websites:

Bown, Chad P., Kolb, Melina (2022) Trump's Trade War Timeline: An Up-to-Date Guide. Peterson institute for international economics, USA, At: https://www.piie.com/blogs/trade-investment-policy-watch/trump-trade-war-china-date-guide

Charles Koch Institute Editorial Team (2020) What Is A2/AD and Why Does It Matter to the United States?. Charles Koch Institute, USA, At: https://www.charleskochinstitute.org/blog/what-is-a2ad-and-why-does-it-matter-to-the-united-states/

Ellison, Michael (2013) China Eases Spy Plane Surveillance. conversation with Robert M. Gates. The Guardian, Williamsburg, USA, At: https://www.theguardian.com/world/2001/jul/30/china.usa

Freedberg Jr., Sydney J. (2016) The P-8, Singapore & South China Sea Strategy. Breaking Defense, USA, At: https://breakingdefense.com/2016/06/poseidon-in-singapore-the-p-8-south-china-sea-strategy/

Inquirer Editorial Team (2012) Scarborough shoal standoff: A timeline. Inquirer, Philippines, At: https://globalnation.inquirer.net/36003/scarborough-shoal-standoff-a-historicaltimeline

Jie, Yu, Wallace, Jon (2021) What is China's Belt and Road Initiative (BRI)?. Chatham House, UK, At: https://www.chathamhouse.org/2021/09/what-chinas-belt-and-road-initiative-bri

Mazza, Michael (2015) The Great American 'Return' to the South China Sea?. The National Interest, USA, At: https://nationalinterest.org/feature/the-great-american-return-the-south-china-sea-14363

McDougall, Walter A. (2011) History and Strategies: Grand, Maritime, and American. Foreign Policy Research Institute, USA, At:

https://www.fpri.org/article/2011/11/history-and-strategies-grand-maritime-and-american/

Mutikani, Lucia (2019) U.S. trade deficit shrinks, gap with China remains elevated. Reuters, UK, At: https://www.reuters.com/article/us-usa-economy-trade/u-s-trade-deficit-shrinks-gap-with-china-remains-elevated-idUSKCN1VP1NT

Newsham, Grant (2015) 'Amphibiosity' in the Asia-Pacific. Proceedings, USA, At: https://www.usni.org/magazines/proceedings/2015/november/amphibiosity-asia-pacific

Thanh Nien News Editorial Team (2013) Deadly fight against Chinese for Gac Ma Reef remembered. Thanh Nien News, Vietnam, At: http://www.thanhniennews.com/society/deadly-fight-against-chinese-for-gac-ma-reef-remembered-3235.html

Thayer, Carl. (2014) 4 Reasons China Removed Oil Rig HYSY-981 Sooner Than Planned. The Diplomat, US, At: https://thediplomat.com/2014/07/4-reasons-china-removed-oil-rig-hysy-981-sooner-than-planned/

Weihua, Chen (2014) US surveillance near Chinese coast a growing concern. China Daily USA, At: covid-19.chinadaily.com.cn/world/2014 08/25/content_18481688.html

Whaley, Floyd (2011) Clinton Reaffirms Military Ties with the Philippines. The New York Times, USA, At: https://www.nytimes.com/2011/11/17/world/asia/clinton-reaffirms-military-ties-with-the-philippines.html